

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أنموذجاً)

وفاء محمد عون *

نجة علي عبد الله الشمراني **

رنا عبد الرحمن محمد الخضير ***

عزيزة محمد حمّاد بن عنيق ****

المخلص _ تهدف الدراسة إلى تحديد المعايير والمؤشرات التي يعتمد عليها تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي في تصنيف الجامعات وكذلك التعرف على معايير تصنيف ويبومتريكس لمواقع الجامعات، والكشف عن موقع جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وكذلك جامعتي تورنتو وكولومبيا البريطانية في تلك التصنيفات، بالإضافة إلى الكشف عن مميزات التعليم العالي الكندي وعقد مقارنة بينه وبين التعليم العالي السعودي لعرض مقترحات تطويرية لجامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز لتحسين ترتيبها في قوائم تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبومتريكس. وكانت أبرز النتائج أن الجامعتين السعوديتين تتفوق على نظيرتها الكندية في معيار الدخل الصناعي ونسبة أعداد الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس بينما تتأخر في باقي المعايير، لذلك كانت أبرز المقترحات التطويرية التوجه إلى ترجمة كافة الأبحاث والإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى اللغة الإنجليزية ونشرها على مواقع الجامعات السعودية، بالإضافة إلى تكثيف الجهود لتشجيع النشر في المجالات العلمية العالمية.

الكلمات المفتاحية: أداء الجامعات السعودية، التصنيفات العالمية، رؤية المملكة 2030، التجربة الكندية أ.

* أستاذ دكتور في قسم الإدارة التربوية _ جامعة الملك سعود.

** باحثة دكتوراه في قسم الإدارة التربوية _ جامعة الملك سعود.

*** باحثة دكتوراه في قسم الإدارة التربوية _ جامعة الملك سعود.

**** باحثة دكتوراه في قسم الإدارة التربوية _ جامعة الملك سعود.

دُعّم هذا المشروع البحثي من قبل مركز بحوث الدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أ نموذجاً)

1. المقدمة

World Universities Ranking، وكيو اس QS World University Rankings وفقاً لمعايير تحددها مسبقاً، أبرزها البحث العلمي، والمكانة الدولية في الأوساط الأكاديمية، وحصول أعضاء هيئاتها التدريسية وطلابها على جوائز دولية مرموقة، وكذلك جودة التعليم، وتوظيف الخريجين وغيرها من المعايير [4].

والمتمفحص لموقع الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية يلاحظ تأخر ترتيبها، فمثلاً في تقرير مجلة التايمز للتعليم العالي لهذا العام 2016-2017 Times Higher Education World University Rankings لم تكن أي جامعة سعودية من ضمن أفضل 200 جامعة دولية، وكذلك الحال في تصنيف مركز ويبمتركس الإسباني لعام 2016 Webometrics of World Universities Ranking [7]، أما بالنسبة لتقرير كيو اس 2016-2017م فحصلت فقط جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على المركز 189 QS World University [9] Rankings، بينما في تصنيف شانغهاي حصلت جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز على نفس الترتيب وهو (101-150) [6].

ونظراً لتأخر تصنيف الجامعات السعودية على المستوى العالمي، وللتحديات العالمية والتطورات الهائلة في الأقاليم المحيطة توجب وضع رؤية عامة وشاملة تُعنى بكافة مجالات الحياة والجوانب الصناعية والاقتصادية والتعليمية والتنموية المختلفة. ووفقاً لرؤية المملكة 2030 والصادرة في 25 أبريل [8]، فإن نظام التعليم سيشكل جزءاً مرتبباً بنظام اقتصادي واجتماعي أشمل حيث أن جميع المبادرات المقدمة في هذا المجال ستكون ترجمة فعلية على أرض الواقع لرفع جودة التعليم وذلك بالارتقاء بالطالب والمعلم وبتجويد المناهج الدراسية حتى يتحقق الارتقاء بالمرحلات التي من شأنها المساهمة في رفع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية على المدى البعيد [8].

وبما أن للتعليم العالي دوراً محورياً في خلق القدرة الفكرية التي من شأنها إنتاج المعرفة وتوظيفها توظيفاً يعود بالنفع على الشخص وعلى المجتمع وهو في هذه الحقبة الزمنية وفي ظل الظروف الراهنة أشد تأثيراً من أي وقت مضى في بناء الاقتصاد، لهذا كان أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة [8] في التحول الوطني نحو اقتصاد بلا نفط أن تصبح خمس جامعات سعودية من بين أفضل 200 جامعة في التصنيف العالمي للجامعات (رؤية المملكة [8] لذلك لا بد من التعرف على معايير التصنيفات العالمية، ونواحي القصور لدى الجامعات السعودية، وآليات التطوير في ضوء التجارب العالمية والكندية على وجه الخصوص نظراً لكونها تجربة جديرة بالبحث فلقد حصلت 47 جامعة كندية على مراكز متقدمة من ضمن 200 جامعة عالمية في التصنيفات التالية مجتمعةً وهي: تصنيف كيو اس [9]، وتصنيف شنغهاي [6]، وتصنيف مركز ويبمتركس الإسباني [7]، وتصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي [5] لهذا العام. كما أن العديد من طلاب المملكة العربية السعودية يتم ابتعاثهم لها حيث بلغ عددهم

تشهد الألفية الثالثة انفجار معرفي وانفتاح اقتصادي واجتماعي وثقافي، مما جعل الدول تواجه تحدي العولة وتحشد له كافة إمكانياتها المادية والبشرية لمواجهة ذلك التنافس العالمي، وأجبرها على الدخول في مضمار سباق عالمي لكافة نواحي الحياة، مما جعل دول العالم تصنف إلى دول متقدمة، ودول نامية، وأخرى متخلفة. فبات التنافس حليفها لأنه لغة العصر، ومحل اهتمام غالبية مؤسسات المجتمع، والدافع الذي يحركهم نحو التميز والإبداع وتحقيق أعلى مستوى للجودة.

ومن مؤسسات المجتمع التي أصبحت تواجه تحدي المنافسة العالمية هي الجامعات لأنها مركز الشعاع المنير للعلم والمعرفة والذي ينطلق منه أداء المجتمع ويتطور، لذلك أجبرت على مراجعة شاملة لكافة أنظمتها ولوائحها، وإعادة هيكلة وحداتها، وتجويد مخرجاتها، واستثمار ما لديها من موارد لبناء وتنمية قدراتها التنافسية بما يواكب الضغوط من المنافسين من كافة أنحاء العالم [1].

فأصبحت الجامعات تعمل جاهدة على تحسين مكانتها العالمية خصوصاً مع ظهور اهتمام الطلبة بالدراسة خارج أوطانهم بالذات أبناء الدول النامية ومنها البلدان العربية، فلقد أوردت نشرة (Education at a Glance 2016: OECD Indicators) [2] أن نسبة الطلاب الذين يدرسون خارج أوطانهم قد زادت بنسبة 50% منذ عام 2005م وحتى عام 2012م، وأن حوالي 27% من طلاب الدكتوراه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هم طلاب دوليين، وأن أعلى نسبة طلبية دوليين في مرحلة التعليم الجامعي كان في دولة لوكسمبورغ Luxemburg حيث بلغت نسبة الطلاب الدوليين حوالي 44% من عدد طلابها، تلاها دولة أستراليا ونيوزلندا والمملكة المتحدة وكندا بنسبة 18% [2].

ومع كثرة أعداد الجامعات والكليات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي جعل التنافس على أشده ليس فقط لاستقطاب أبناء الأثرياء والتميزين، وإنما أيضاً المتميزين من أعضاء هيئة التدريس في شتى أنحاء العالم، لذلك ظهرت الحاجة إلى جهات متخصصة لضبط الجودة والتميز الجامعي، حيث بدأت فكرة التصنيف العالمي للجامعات بمفهومه الحديث في مطلع القرن الماضي، وأنشأت جهات وهيئات مستقلة للحكم على تميز تلك الجامعات وترتيبها محلياً وعالمياً بناء على مجموعة من المعايير والمؤشرات، وصارت نتائج هذه التصنيفات تنشر عبر وسائل الإعلام المختلفة والمواقع على الشبكات العالمية وتلقى ردود أفعال تشبه جوائز نوبل [3].

ومن تلك المؤسسات العالمية التي اهتمت بتصنيف الجامعات دولياً، جامعة شنغهاي الصينية Shanghai University Ranking، ومجلة التايمز للتعليم العالي Times Higher Education World University Rankings، ومركز ويبمتركس الإسباني Webometrics of

أُس QS في أربع دول هي: أمريكا، وبريطانيا، وكندا، وأستراليا، وأن هناك صعوبات تحول دون حصول الطلبة السعوديين على تعليم ذي جودة عالية من أهمها افتقار موقع وزارة التعليم العالي إلى قاعدة بيانات تفصيلية دقيقة ومحدثة للجامعات ذات الترتيب المتقدم.

كما توصلت دراسة صقر [15] من خلال استطلاع آراء عشرين أكاديمياً من جامعات عربية مختلفة عن أسباب تأخر ترتيب الجامعات العربية في التصنيفات العالمية حيث اتفقوا أنه يرجع إلى ضعف الحرية الأكاديمية كسبب رئيس بالإضافة إلى ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي.

ونظراً لأهمية التصنيف العالمي للجامعات الذي يعكس جودة مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، عمدت حكومة المملكة العربية السعودية أن يكون من ضمن أهدافها الاستراتيجية في رؤية المملكة 2030 [8] أن تكون خمس جامعات سعودية من ضمن أفضل 200 جامعة في التصنيفات العالمية. وبما أن الجامعات الكندية أثبتت جدارتها في التصنيفات العالمية حيث كانت تسع جامعات كندية من أفضل 200 جامعة عالمية في تصنيف كيو اس لهذا العام [9]. و19 جامعة من أفضل 200 جامعة عالمية في تصنيف شنغهاي [6]. و12 جامعة من أحسن 200 جامعة عالمية في تصنيف مركز ويبمتركس الإسباني [7]. وحصدت سبع جامعات المراكز المتقدمة من ضمن 200 جامعة عالمية بناء على تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي [5] فهي ستستخدم كنموذج للاستفادة منه، ومن هنا تنبعث مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي: كيف يمكن تطوير مستوى أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية تحقيقاً لرؤية المملكة 2030 [8] في ضوء التجربة الكندية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

أ. أسئلة الدراسة

1. ما أوجه الشبه والاختلاف بين التعليم العالي السعودي والكندي؟
 2. ما المقترحات التطويرية لجامعة الملك سعود لتحسين ترتيبها في قوائم تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبمتركس في ضوء التجربة الكندية؟
 3. ما المقترحات التطويرية لجامعة الملك عبد العزيز لتحسين ترتيبها في قوائم تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبمتركس في ضوء التجربة الكندية؟
- ب. أهداف الدراسة
- عقد مقارنة بين التعليم العالي السعودي والكندي.
 - عرض مقترحات تطويرية لجامعة الملك سعود لتحسين ترتيبها في قوائم تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبمتركس في ضوء التجربة الكندية
 - عرض مقترحات تطويرية لجامعة الملك عبد العزيز لتحسين ترتيبها في قوائم التصنيف العالمي في ضوء التجربة الكندية.

ج. أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: البحث هو الأول من نوعه الذي يهتم بتحقيق أحد أهداف رؤية المملكة 2030م وهو أن تكون خمس جامعات سعودية على الأقل من ضمن 200 أفضل جامعة دولياً.

حوالي (15,055) ألف طالب عام 2013-2014م [10]. ووفقاً لتقرير وكالة التعليم الدولي الكندية (Canadian Bureau for International Education) CBIE لعام 2015م بلغ عدد الطلاب الدوليين في كندا (336,479) طالب [11].

وما يميز كندا أنها من الدول التي تختلف في نظامها التعليمي العالي عن النظام في المملكة العربية السعودية حيث أن نظامها غير الموحد والذي لا يتبع نظام وطني شامل والذي يوجد لكل مقاطعة أو إقليم نظام تعليم خاص به يُعد ميزة في دولة شاسعة الاتساع مثل كندا وذلك لأنه يسهم في تلبية احتياجات المناطق المختلفة. هذا بالإضافة إلى بعض الاختلافات مثل نظام التمويل وبعض النقاط المتماثلة كإجراء اختبارات القبول التي تحدد أولوية مقاعد الدراسة في الجامعات [12]. وعليه يمكن الاستفادة منها لتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بتبسيط الضوء على الاستراتيجيات والخطط التي يمكن أن تساهم في رفع جودة الجامعات السعودية والوصول بها إلى مستويات نظيرتها الكندية بحسب التصنيفات العالمية.

2. مشكلة الدراسة

في ظل المنافسة القوية بين دول العالم لتبوء الصدارة في مجال اقتصاد المعرفة، لم يعد ممكن تجاهل التصنيف العالمي للجامعات حيث أصبحت الدول التي تحصل الكثير من جامعاتها على تصنيفات متقدمة عالمياً ذات قوة وهيبه وكذلك سمعة عالية لأعضاء التدريس فيها بالإضافة إلى أنها أداة لجذب الطلاب الأجانب من كافة أنحاء العالم، وأيضاً زيادة المنح، والدعم المادي لجامعاتها [4].

والمتتبع لموقع الجامعات العربية والسعودية خاصة في التصنيفات العالمية يلاحظ انه ضعيف جداً، فمثلاً في تقرير مجلة التايمز للتعليم العالي لهذا العام 2016-2017م Times Higher Education World University Rankings of 2016-2017 حصلت جامعة الملك عبد العزيز على المرتبة ما بين (251-300)، وحصلت جامعة الملك سعود والملك فهد للبترول والمعادن على نفس المرتبة (501-600) [5].

وبناء على التقرير الأخير لمركز ويبمتركس الإسباني لعام 2016م [7] فلقد احتلت جامعة الملك سعود المركز الأول عربياً لكن المركز (328) دولياً، واحتلت جامعة الملك عبد العزيز المركز الثاني عربياً لكن المركز (563) دولياً، بينما احتلت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية المركز الخامس عربياً بينما المركز (772) دولياً، والمركز السادس عربياً كان من نصيب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بينما احتلت المركز (914) عالمياً وجامعة أم القرى حصلت على المركز الثالث عشر عربياً بينما المركز (1196) دولياً [7].

كما أشار تقرير البنك الدولي [13] إلى أن أنظمة التعليم العالي في منطقة الشرق الأوسط تواجه ضغوطاً بسبب وجود فجوة بين المهارات التي يسعى لها سوق العمل والمهارات التي يكتسبها خريجو التعليم العالي، فالجامعات العربية بحاجة إلى الابتكار كي توفر تعليماً يمكن خريجها من أن يصبحوا منافسين ومساهمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانهم.

وتوصلت دراسة الأحمدى [14] إلى أن هناك علاقة عكسية بين قيد الطلبة السعوديين وترتيب الجامعات في تصنيف شنغهاي وكيو

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أنموذجاً)

فيها التعليم لمرحلة ما بعد النفط وتشمل ثلاثة محاور وهي المجتمع الحيوي والاقتصاد المزدهر والوطن الطموح، وهذا هو التعريف الإجرائي الذي سيتبناه الفريق البحثي في هذه الدراسة [8].

التصنيف العالمي للجامعات:

لا يوجد تعريف موحد لتصنيف الجامعات نظراً لاختلاف نظرة المفكرين والباحثين لكن توجد عدة تعريفات للتصنيف تتمثل في الآتي:
أسلوب لتنظيم مجموعة محددة من المجالات التي تم تقييمها وفق معايير مختلفة مما يجعل وضعها أكثر شمولية وتنظيمها بطريقة سهلة تنازلياً من الأفضل إلى الأسوأ [18]، ويعرف أسماعيل [19] تصنيف الجامعات بأنه قائمة من المؤسسات الأكاديمية المرتبة بناء على مكانتها التي تتحدد على أساس مجموعة من المعايير، حيث ينظر إليها بموضوعية كمؤشر لجودة المؤسسات على أساس مجموعة من البيانات الإمبريقية أو الرأي المنبثق من الدراسات المسحية المختلفة للباحثين والأكاديميين، والخريجين، والطلاب الحاليين، والمتوقع التحاقهم مستقبلاً، والعاملين من خريجي المؤسسة، والمنشورات البحثية وأدلتها.

كما يُعرف التصنيف الجامعي أيضاً بأنه نظام ترتيب الجامعات من حيث المستوى الأكاديمي، والعلمي أو الأدبي، وهذا الترتيب يعتمد على مجموعة من الإحصاءات أو الاستبانات التي توزع على الدارسين والأساتذة وغيرهم من الخبراء والمحكمين، أو تقييم الموقع الإلكتروني أو غير ذلك من المعايير [20]. ويعرف الفريق البحثي التصنيف الجامعي إجرائياً بأنه قوائم بترتيب تنازلي للجامعات عالمياً وفق مجموعة من المعايير والمؤشرات المختلفة، ومبني على إحصاءات، أو تغذية راجعة من أكاديميين عالميين، أو طلبية في تلك المؤسسات، أو خريجين منها، أو من مؤسسات يعمل بها خريجوها.

و. منهج البحث

انطلاقاً من مشكلة الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها؛ فإن المنهج المناسب للدراسة الحالية هو المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المقارن وقد عرّف عبيدات وأبو سهيلة [21] المنهج الوصفي بأنه "الأسلوب الذي يعتمد على وصف الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويُعبّر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً. فالتعبير الوصفي يصف لنا الظاهرة ويبين خصائصها، بينما التعبير الكمي يعطينا وصفاً رقمياً لمقدار الظاهرة، أو حجمها، ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى". ويُعرف المنهج الوصفي الوثائقي بأنه الجمع المتأنى والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع "مشكلة البحث" ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث [22]. أما المنهج الوصفي المقارن فهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة الظاهرة حيث يبرز أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة [21].

3. الإطار النظري

أولاً: تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي Times Higher Education

World University Rankings

-يقدم إطاراً شاملاً مرجعياً لنقاط القوة والضعف في التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الكندية في مجال التعليم العالي.

- يضاف البحث للأبحاث والمراجع التي تهتم بتجويد التعليم العالي في المملكة العربية.

الأهمية العملية:

- قد يسهم البحث في تسليط الضوء على تطوير جوانب التعليم العالي لتحقيق أحد أهم أهداف رؤية المملكة 2030م.

- البحث مرجع للجهات المعنية والجامعات خصوصاً حيث يمكن الرجوع إليه للتطوير وتجويد التعليم الجامعي في المملكة.

د. حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرته هذه الدراسة على التصنيفين العالميين التاليين نظراً لشهرتهما في الأوساط الأكاديمية العالمية والعربية ولعدم تحقيق أي جامعة سعودية رؤية المملكة 2030 في أن تكون خمس جامعات من ضمن أفضل 200 جامعة عالمية:

- تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي Times Higher Education

World University Rankings

- تصنيف مركز ويبمتركس الإسباني Webometrics of World Universities Ranking .

الحدود المكانية: اقتصرته هذه الدراسة على الجامعات السعودية التالية:

1. جامعة الملك سعود.

2. جامعة الملك عبد العزيز.

ويعود سبب اختيار هاتين الجامعتين هو كونها من أكبر وأقدم الجامعات السعودية ونظراً لعدم تمكن أي منهما في تحقيق رؤية المملكة 2030 في أن تكونا من ضمن أفضل 200 جامعة عالمية في تصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبمتركس.

الحدود الزمانية:

استخدمت الدراسة تقارير التصنيفات العالمية للجامعات كتصنيف مجلة التايمز للتعليم العالي وتصنيف ويبمتركس لعام 2016-2017م.

هـ. مصطلحات الدراسة

رؤية المملكة 2030

يقصد بمفهوم الرؤية بأنه جملة من التصورات أو التوجهات أو الطموحات لما يجب أن يكون عليه الحال في المستقبل، وبالتالي فهي صورة ذهنية للمستقبل المنشود، أي ما تطمح المنظمة إلى تحقيقه والوصول إليه مستقبلاً، ضمن الإمكانيات المتاحة حالياً والمتوقع الحصول عليها مستقبلاً، مع تحديد الفرص الحالية والتنبؤ بالفرص المستقبلية [16] Wandell كما يمكن تعريفها بأنها عملية تحديد المسار الذي تتبناه الدولة لتحقيق رسالتها وأهدافها، على المدى الطويل والقصير في ضوء ظروف البيئة العامة، سواء كانت داخلية أو خارجية وكذلك الظروف المنافسة وتحليل قواها الذاتية [17].

ويقصد برؤية المملكة الخطة الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية والصادرة في 25 من أبريل 2016م لكافة قطاعات الدولة بما

ويهدف التصنيف إلى التعريف بالجامعات المميّزة والتي تحتل مواقع متقدمة على خريطة التعليم العالي الدولي، معتمدة في ذلك على منهجية تصنيفية تعتمد على خمسة معايير أساسية تندرج منها ثلاثة عشر مؤشراً للتقييم كل منها يختص بوزن نسبي محدد، بحيث تقيم كل جامعة وفق هذه المؤشرات ومن ثم تصنف الجامعات وترتب وفقاً للوزن النسبي الكلي الخاص بها، ووفقاً للمجالات أو المناطق الجغرافية التي تقع فيها، وفيما يلي توضيح لمنهجية هذا التصنيف من خلال الجدول التالي [24]:

جدول 1

معايير تصنيف الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف التايمز (THE)

المعيار	المؤشر	الوزن النسبي
المعيار الأول: النظرة الدولية:	قدرة الجامعة على جذب الطلاب من خلال تحديد نسبة الطلاب الدوليين إلى المحليين في مرحلة البكالوريوس ومرحلة الدراسات العليا.	2.50%
الناس والبحوث (7.5٪)	قدرة الجامعة على جذب أفضل أعضاء هيئة التدريس حول العالم من خلال تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين إلى المحليين.	2.50%
المعيار الثاني: البحث:	المشاركة في الأبحاث والمشاريع البحثية الدولية من خلال تحديد عدد الأبحاث المشتركة مع مؤلف دولي واحد أو أكثر خلال خمسة أعوام سابقة.	2.50%
الحجم والدخل والسمعة (30٪)	سمعة الجامعة للتميز في البحث العلمي بين نظيراتها استناداً إلى دراسة مسحية سنوية لا تقل عن عشرة آلاف أكاديمي حول العالم.	18%
المعيار الثالث: الاستشهادات: التأثير البحثي (30٪)	معدل الإنتاج البحثي من خلال نسبة عدد الأبحاث الناتجة عن الجامعة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بها، خاصة الأبحاث المنشورة في مجلات عالمية ذات سمعة أكاديمية مرتفعة.	6%
المعيار الرابع: الدخل من الصناعة: الابتكار (2.5٪)	الدخل البحثي ويقصد به دخل الجامعة من مجهوداتها ومشاريعها البحثية مثل بيع الأبحاث أو المنح البحثية التي تشارك بها.	6%
المعيار الخامس: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	دور الجامعات في نشر المعارف والمساهمة في مجموع المعرفة الإنسانية من خلال تحديد حجم الاستشهاد البحثي من قبل العلماء على الصعيد العالمي للأوراق البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة والمنشورة في المجلات الأكاديمية خلال خمس سنوات سابقة بالاعتماد على قاعدة بيانات وكالة: Thomson Reuters	30%
المعيار السادس: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	قدرة الجامعة على توظيف المعرفة في دعم الصناعة واستقطاب التمويل من السوق التجارية التنافسية من خلال الابتكارات والاختراعات والاستشارات الأكاديمية وذلك بتحديد نسبة الدخل من الصناعة إلى عدد أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعة.	2.50%
المعيار السابع: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	نتيجة استطلاع رأي وكالة Thomson Reuters لنحو عشرة آلاف عالم من ذوي الخبرة من جميع أنحاء العالم في جميع التخصصات والأماكن الجغرافية حول رؤيتهم للبيئة التعليمية والبحثية للجامعة.	15%
المعيار الثامن: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب.	4.50%
المعيار التاسع: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	نسبة الحاصلين على الدكتوراه إلى الحاصلين على البكالوريوس.	10.50%
المعيار العاشر: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	نسبة الحاصلين على درجة الدكتوراه إلى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.	10.50%
المعيار الحادي عشر: التدريس: بيئة التعلم (30٪)	نسبة دخل الجامعة إلى أعضاء هيئة التدريس.	10.50%
المجموع		100%

وتجدر الإشارة إلى أن الأوزان النسبية للمؤشرات السابقة ووفقاً للمنهجية المتبعة في هذا التصنيف يختلف توزيعها وفقاً للتخصصات العلمية في الجامعات، حيث تحدد أربعة مجموعات للتخصصات العلمية في إطار منهجيتها التصنيفية: مجموعة الفنون والإنسانيات، مجموعة الطالب والصحة وعلوم الحياة وعلوم الفيزياء، مجموعة الهندسة والتكنولوجيا، وأخيراً مجموعة العلوم الاجتماعية. ويتضح من الجدول أن هذا التصنيف يراعي إلى حد ما وظائف الجامعة الرئيسية في منهجية تصنيفه للجامعات ولكن بنسب متفاوتة، فهو يولي اهتماماً كبيراً بالبحث العلمي بنسبة 62.5٪، يليه التعليم

تصدر مجلة التايمز للتعليم العالي THE Times Higher Education التابعة لمؤسسة التايمز البريطانية تصنيفاً سنوياً لجامعات العالم The World University Ranking. وكان أول إصدار لها في عام 2004 بالشراكة مع مؤسسة Symonds QS Quacquarelli التعليمية في لندن، وقد استمرت الشراكة حتى عام 2009 ثم انفصلت الشراكة بينهما لتصدر كل مؤسسة تصنيفها العالمي للجامعات بشكل خاص، ومنذ عام 2010 تصدر مؤسسة التايمز تصنيفها السنوي بشراكة جديدة مع وكالة الأنباء العالمية Thomson Reuters [23].

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أمودجاً)

ويختص معمل القياس الافتراضي، بالتحليل الكمي للنشاط العلمي والمعرفة العلمية للجامعة والمتاحة على شبكة المعلومات الدولية، بهدف قياس قدرة الجامعة على إنتاج المعرفة والخدمات وقدرة المجتمع المحلي والعالمي الاطلاع عليها والاستفادة منها، معتمداً في ذلك على القياس الكمي للحضور الإلكتروني المستقل للجامعة من خلال نطاق إلكتروني خاص بها، فهو لا يلتفت على تلك الجامعات التي لا تملك موقعاً إلكترونيّاً مستقلاً، وفيما يلي توضيحاً لمؤشرات الكمية لهذا التصنيف [23]:

الأكاديمية للجامعات والذي يهتم بتصنيف الجامعات وفقاً لوجودها على شبكة المعلومات الدولية، وهو تصنيف يصدر منذ عام 2004م بصفة دورية كل ستة أشهر من معمل القياس الافتراضي Cybermetrics lab، وهي مجموعة بحثية متخصصة تابعة للمجلس الأعلى للبحوث العلمية Consejo Superior de Investigaciones Cientificas (CSIC) أكبر هيئة عامة للبحوث في إسبانيا، والذي أنشئ تابعاً لوزارة التربية عام 2006، بهدف تشجيع البحث العلمي لتحسين تقدم المستوى العلمي والتكنولوجي للباحثين والدولة [24].

جدول 2

معايير تصنيف الجامعات العالمية وفقاً لتصنيف ويبوميتركس الأسباني

الوزن النسبي	المؤشر	المعيار
50%	ويتم قياسه من خلال مؤشر عدد الزيارات التي تتم للموقع، وعدد الروابط الخارجية والبحوث العلمية التي لها رابط على موقع الجامعة، والتي يتم رصدها من خلال محركات البحث الأربعة: (جوجل، ياهو، أليكسا، ولايف).	التأثير: الرؤية للروابط Link Impact & Visibility
20%	ويشير إلى العدد الإجمالي لصفحات الويب WebPages المستضافة في النطاق الإلكتروني للجامعة، بما في ذلك المواقع الفرعية والدلائل كما تمت فهرستها في محرك البحث Google	الوجود Presence
15%	ويعني جهود الجامعة في إنشاء مستودعات بحثية، ويقاس بعدد الملفات الغنية (docx، pdf، doc، rich files ppt)	النشاط Openness Activity
15%	المنشورة على المواقع المتخصصة بحسب محرك الباحث الأكاديمي Google Scholar.	التميز Excellance
100%	ويشير إلى عدد الأوراق البحثية المنشورة في المجالات الدولية العالمية ذات معامل تأثير عالي، ويقتصر على الأوراق البحثية الأكثر استشهاداً بها وغالباً ما تمثل 10% من إنتاج الجامعة البحثي.	المجموع الكلي

تنقسم كندا إلى عشر مقاطعات وثلاثة أقاليم لكل منها نظام ووزارة للتربية والتعليم حيث أن قانون الدستور الكندي (1867م) يعطي المحافظات اختصاص حصري في التعليم وبالتالي تقوم الهيئات التشريعية للمقاطعات والأقاليم بتطوير الهياكل التعليمية الخاصة بها. ويشرف على كل إقليم أو مقاطعة واحد أو اثنين من الوزراء المسؤولين عن التعليم مما يشكل مجلس وزراء التعليم الذين يمثلون الصوت الوطني للتعليم في كندا. وعليه فهناك ثلاثة عشر نظاماً تعليمياً، يوجد بينها العديد من نقاط التشابه وبعض الاختلافات كذلك [27].

ويوجد ما يقرب من 163 جامعة عامة وخاصة في كندا، كما توجد منظمة عامة تعمل كمظلة شاملة للقطاع الجامعي وتتكون من 97 عضواً ولكن هناك عدد من الجامعات التي لديها الحق القانوني للعمل بشكل مستقل، كما يوجد حوالي 90 جامعة لا تُعد ملك للدولة بل أنها تصنف باعتبارها جامعات خاصة. وبعض هذه الجامعات الخاصة ذات أغراض دينية معينة حيث تقدم البرامج التعليمية في بيئة مؤسسية تدعم معتقدات وقيم دينية مثل جامعة تيرنيتي الغربية في كولومبيا البريطانية [26]. ويوجد مجلس لتقييم جودة الدرجة العلمية وهو المسؤول عن استعراض الدرجات العلمية وتزويد وزير التربية والتعليم بالتوصيات، وتتألف الدرجات العلمية في الجامعات الكندية من ثلاثة درجات وهي البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، ويكون الحصول على الدرجة الأدنى شرطاً أساسياً للقبول في برنامج الدرجة الأعلى فتتطلب درجة البكالوريوس ثلاث إلى أربع سنوات بدوام كامل وهذا يتوقف على سياسات المقاطعات والأقاليم المختلفة بالإضافة إلى نوعية البرنامج المدروس ويتطلب الحصول على درجة الشرف سنة إضافية من

ويتضح من الجدول أن تقييم المواقع الإلكترونية للجامعات وفق هذا التصنيف ليس تقييماً تقنياً بحتاً وإنما يحمل في طياته تقديراً لمجهود الجامعة في استقطاب المجتمع المحيط من طلاب وباحثين وأكاديميين ورجال أعمال وغيرهم، وأيضاً في مجال البحث العلمي، وبالرغم من ذلك إلا أنه لا يعكس واقع الأداء التعليمي للجامعة، فالجامعات التي تحصل على مراكز متقدمة في هذا التصنيف لا تعني حتماً أنها تتميز بأداء جامعي متميز، وإنما تعني أن لها قدرة على التسويق لذاتها عبر موقع إلكتروني قوي ومتميز [4].

أهم ما يميز التعليم العالي الكندي: التعليم العالي الكندي أشبه بشبكة من المؤسسات التي تكسر جميع القواعد من حيث الناحية التنظيمية النظرية لتصميم النظم التعليمية وذلك يعود إلى أنه ليس لديه نظام وطني شامل وليس هناك وزارة وطنية للتعليم العالي بالإضافة إلى عدم وجود سياسة عامة أو آليات وطنية لتقييم الجودة أو الاعتماد للمؤسسات في التعليم العالي الكندي. فسياسة التعليم العالي هي سياسة لا مركزية للغاية ولكن حتى مع هذا المستوى المنخفض من المركزية إلا أن هناك بعض الجوانب التي يمكن الإشارة إليها باعتبارها مشتركة في التعليم العالي الكندي وهي وجود بعض التخطيط المشترك على المدى الطويل بالإضافة إلى وجود بعض القوانين والسياسات المشتركة للبنية التحتية للأبحاث. وفي نفس السياق، يُعد التعليم العالي الكندي أحد أهم قطاعات التعليم ذات المشاركة الدولية حيث أنه ذو مستويات عالية من التحصيل العلمي وهناك عدد من الجامعات الكندية يمكن وصفها بالرائدة في الإسهام في مجال البحث العلمي [26].

جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات عبر دراسة توجهات جامعة طيبة للمنافسة في التصنيف العالمي للجامعات والمعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، واستخدم الباحث المنهج النوعي بإجراء مقابلات مع عينة قصدية تمثلت في (24) مستجيباً جميعهم مسؤولين وأعضاء هيئة التدريس في جامعة طيبة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : هناك توجه عام لدى الجامعة للمنافسة في التصنيف العالمي للجامعات. وهناك بعض المعوقات التي قد تحول دون مشاركة الجامعة في التصنيف العالمي للجامعات، منها ما يتعلق بالموارد البشرية، وتتمثل في ضعف استقطاب الأساتذة المتميزين، وغياب الاستراتيجية الواضحة للإبقاء على أعضاء هيئة التدريس المتميزين، وعدم تحقق المعيار العالمي المعدل (أستاذ/ طالب). ومنها ما يتعلق بالنواحي الإدارية، وتتمثل في قصور توضيح آلية التصنيف ومعايريه، وضعف البحث العلمي، وعدم إتاحة الفرصة للطلاب في الإبداع في الجوانب البحثية، وانخفاض الجودة في الجوانب التعليمية والإدارية، والبيروقراطية الإدارية، وقصور العلاقة بين الجامعة والمجتمع المحلي، وتواضع مستوى موقع الجامعة على الإنترنت. ومنها معوقات تتعلق بالنواحي المادية، وتتمثل في ضعف النواحي المادية المطلوبة للبحث العلمي، وضعف البنية التحتية والتجهيزات، وعدم توافر شبكة الإنترنت في الجامعة، وغياب المناخ الجامعي المتكامل، وقد أوصت الدراسة بزيادة الوعي بمفاهيم وثقافة وسياسات التصنيف العالمي للجامعات على جميع المستويات في الجامعة بمختلف الوسائل مثل المحاضرات والندوات والمؤتمرات. كما توصلت الدراسة إلى تصور يتعلق بتهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات من خلال خطوات تطويرية تتعلق بالموارد البشرية والنواحي الإدارية والنواحي المادية.

وهدف دراسة الأحمدى [14] إلى التعرف على مستوى جودة التعليم للطلبة السعوديين في الخارج، بحسب ترتيبها في تصنيف شنغهاي، وكيو أس عام 2010، وأهم الصعوبات التي تواجههم في سبيل الوصول إلى ذلك، واستخدمت الباحثة المنهج الوثائقي بمدخله الوثائقي والنوعي، بالاعتماد على بيانات كمية مستقاة من قاعدة بيانات وزارة التعليم العالي السعودي، في أربع دول هي: أمريكا، وكندا، وبريطانيا، وأستراليا، وقواعد بيانات التصنيفات الدولية للجامعات العالمية في تصنيفي شنغهاي وكيو أس (QS)، وبيانات نوعية جمعت بإجراء مقابلات مع 108 من المسؤولين عن برامج الابتعاث، وطلبة عائدين إلى المملكة بعد أن أنهوا دراستهم في الخارج، وطلبة سعوديين مستمرين في الدراسة، حول الصعوبات التي تواجه الطلبة السعوديين في الالتحاق بجامعات ذات مراكز متقدمة في تصنيفي شنغهاي وكيو أس (QS)، والآليات التي يرون ضرورة تنفيذها للتخفيف من حدة تلك الصعوبات. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وجود علاقة عكسية بين قيد الطلبة السعوديين وبين ترتيب الجامعات في تصنيفي شنغهاي وكيو أس (QS)، في كل دولة من الدول الأربع على حدة أو بصورة مجتمعة.

الدراسات العربية:

أجرى بنا [29] دراسة هدفت إلى وضع تصور مقترح للارتقاء بمستوى جودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية والجامعية بحيث

الدراسة للحصول على مستوى اعلى من التحصيل الدراسي. وعلى الرغم من أن الحصول على درجة الماجستير شرط أساسي للانضمام لبرنامج الدكتوراه إلا أنه في حالات معينة يمكن أن يُسمح بالانضمام لبرنامج الدكتوراه بعد الحصول على درجة الشرف بعد البكالوريوس ويمكن تقدير سنوات دراسة الدكتوراه بثلاث إلى خمس سنوات تشمل الدراسة المنهجية والأطروحة كذلك [27].

أما من حيث فئات مؤسسات التعليم العالي الكندي فهناك جامعات وكليات جامعية وكليات مجتمعية أو كليات التقنية والفنون التطبيقية. وتتكون الجامعات الكندية من الجامعات الكبيرة في المناطق الحضرية والجامعات ذات الفروع المختلفة والجامعات ذات البحث العلمي المكثف وهي جميعاً تقدم مجموعة واسعة من التخصصات الجامعية وبرامج الدراسات العليا والبرامج المهنية. هذا بالإضافة إلى كليات الفنون الحرة الصغيرة التي تركز على البرامج المقدمة لطلاب مرحلة البكالوريوس، أما كليات المجتمع وكليات التقنية والفنون التطبيقية فالهدف منها بشكل رئيسي هو تلبية احتياجات المجتمع من التدريب التقني والمهني إلى جانب مسارات الفنون والتجارة وتتراوح سنوات الدراسة فيها من عام إلى ثلاثة أعوام للحصول على شهادة الدبلوم [27].

بالنسبة لتمويل التعليم العالي الكندي، فيمكن حصر المصادر الرئيسية للتمويل في مصدرين أساسيين وهما الدعم الحكومي والرسوم الدراسية وتختلف الموازنة بين هذه المصدرين وفي معظم الأقاليم والمحافظات يقع كلا هذين المصدرين تحت سيطرة الحكومة حيث تحدد حكومات المقاطعات مقدار الدعم المالي الذي سيخصص للتعليم العالي. كذلك سياسات الرسوم الدراسية تختلف بشكل كبير بين المحافظات نظراً لارتفاع الرسوم الدراسية والمطالبات بالحد منها وتقليصها على الطلاب، لذلك بدأت العديد من الجامعات بالبحث عن سبل أخرى لتمويل التعليم والتحول نحو مصادر جديدة للإنفاق على التعليم. أحد هذه الإيرادات والتي حظيت باهتمام في السنوات الأخيرة هو استقطاب الطلاب الدوليين وحيث أن الحكومات تسيطر بشدة وتفرض الرقابة الصارمة على الرسوم الدراسية للطلاب المحليين إلا أنها تضع قدرًا كبيراً من المرونة لرفع العائدات عن طريق فرض رسوم أعلى على الطلاب الدوليين من الرسوم المفروضة على الطلاب المحليين. وعلى الرغم من أن عملية تدويل التعليم قضية سياسية مثيرة للاهتمام في كندا إلا أنه لم يكن هناك استراتيجية وطنية للتعليم الدولي ولكن هناك إجماع متزايد لدعم ما أصبح بالفعل صناعة توليد الإيرادات الرئيسية للاقتصاد الكندي وتشجيع توظيف الطلاب الأجانب نظراً للدور المهم الذي يمكن أن يقومون به كمواطنين كنديين مستقبليين ذوي تعليم عالي [26].

4. الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع تصنيف الجامعات لذلك سيتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: الدراسات المحلية، والعربية، والأجنبية. وفي كل قسم سيتم عرض الدراسات من الأحدث إلى الأقدم. الدراسات المحلية:

أجرى الليهي [28] دراسة هدفت إلى الكشف عن التخطيط لهيئة

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أمودجاً)

التصنيفات على التحليل الكمي للمخرجات العلمية، إمكانية التحايل والتلاعب بنتائج التصنيف، تجاهل التصنيفات للجامعات ذات الطبيعة التعليمية، غياب الاقتناع بأهمية التصنيفات العالمية للجامعات، ونواحي الضعف في الجامعات العربية، واقترحت الدراسة بعض السبل للارتقاء بمراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية أهمها الاقتناع بأهمية هذه التصنيفات والفوائد المكتسبة منها، عدم الاستسلام لإشكاليات التصنيفات المنهجية، اتخاذ منهج التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التطور وعلاج القصور واعتماد منهجيات متدرجة ومشجعة وإجراءات حازمة نحو ذلك مع ضرورة التكاتف والتعاون الدولي في المجالات التعليمية والبحثية المشتركة.

وهدف دراسة ويح [4] إلى التعرف على أبرز التصنيفات العالمية للجامعات والمعايير التي اعتمدت عليها، مع تقديم رؤية نقدية لها، ورصد موقع الجامعات العربية من تلك التصنيفات. استخدم الباحث المنهج الوصفي بالإضافة للمنهج النقدي في طرح رؤية نقدية للتصنيفات العالمية واقتصر البحث على أربعة تصنيفات عالمية. وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: مراعاة نظم تصنيف الجامعات وأنظمة التعليم المختلفة والاختلافات في البيئات والإمكانات والأغراض والمهام المختلفة لجامعات في دول الشمال والجنوب وفي أقاليم العالم المختلفة، بأن يتم تقسيم تصنيف الجامعات العالمية الموحدة الحالية إلى تصنيفات متعددة ومقسمة على أساس إقليمي يراعي الخصوصيات وينتج الفرصة الملائمة والمتكافئة للجامعات المتميزة لتأخذ المكانة الملائمة في التصنيف الإقليمي للجامعات، وقد ذكرت الدراسة نموذج مقترح لهذه المعايير.

الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة لاسين [31] إلى التعرف على التدويل وكيفية تطبيقه وكذلك دراسة لمبادرة بعنوان " الشمال يذهب للجنوب" والتي تم إطلاقها عام 2003 من قبل جامعة جونستون وهي مبادرة توفر فهم دقيق لتطبيق التدويل. وقد تم إجراء الدراسة كرجبة من الباحث في دراسة الأثر الملموس لمبادرة التدويل (الكندية- شرق أفريقيا) على الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء المجتمع التزاني، وقد تطرقت الدراسة لمفهوم التدويل والتعليم العالي في كندا وتم اختيار منهج دراسة الحالة لأنه يوفر الفهم العميق لتعقيدات المبادرات المعاصرة والأحداث التي تتطلب التحليل المتعمق. وأشارت نتائج هذه الدراسة أن المقابلات التي أجريت مع الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومجتمع البحث من المجتمع التزاني تفيد بوجود كثير من الفوائد المتعلقة بتطبيق هذه المبادرة، وساهمت هذه المبادرة في نقل العديد من الخبرات والمهارات للمجتمع التزاني بالإضافة إلى عكس شعور الرضى عن الذات المرتفع لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بسبب دورهم الفاعل في تغيير العالم من حولهم. التوصيات التي تم استخلاصها من هذه الدراسة أن هذه المبادرة تُعد تجربة ناجحة ويمكن الاستفادة منها للمهتمين بتطبيق التدويل.

وحللت دراسة ريتزن وماركوني [32] العلاقة بين درجات تصنيف الجامعات الدولي وحجم الإنفاق على الطلاب وعوامل أخرى مثل مهمة الجامعة وهدفها وحجم كفاءتها الإنتاجية. وقام الباحثان بتطوير

تسهم في تحسين ترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة مفهوم وأهمية جودة المواقع الإلكترونية الأكاديمية، ومعايير جودتها، بالإضافة إلى عرض أهم التصنيفات العالمية لمواقع الجامعات، ومواقع الجامعات المصرية في تلك التصنيفات. كما تم الاعتماد على الاستبانة، وقد بلغ أفراد العينة (100) خبير منهم (60) خبير في مجالات التربية وتكنولوجيا التعليم والجودة والتخطيط التربوي، و(40) خبير في مجالات الحاسب وتكنولوجيا المعلومات، وتصميم المواقع الإلكترونية، وتم بناء التصور المقترح في ضوء الإطار النظري والميداني.

وهدف دراسة رجب، وعزازي [25] إلى معرفة العلاقة بين العدل المعلوماتي الأكاديمي للجامعات والتصنيف العالمي الأكاديمي لها، ومعرفة مدى توفير الجامعات-عينة الدراسة- للمعلومات التي تحقق هذا العدل المعلوماتي على موقعها على الإنترنت، ووصولاً لذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأداتين هما استبانة لاستطلاع آراء المجتمع الأكاديمي في المعلومات التي تحقق العدل الأكاديمي لهم، واستمارة ملاحظة مبنية على نتائج الأداة الأولى لمعرفة مدى توفير كل جامعة لهذه المعلومات عبر موقعها على الإنترنت، مع معرفة ترتيب هذه الجامعات الأكاديمي في التصنيفات المختلفة، ثم معرفة معامل الارتباط بينهما، وقد اشتملت عينة الدراسة الإلكترونية لخمسة جامعات عربية والتي دخلت في أول 500 جامعة من التصنيف العالمي وهم (جامعة القاهرة، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز). وبالنسبة للمجتمع الأكاديمي اقتصرت عينة الدراسة على (105) من أعضاء هيئة التدريس والبيئات المعاونة من عدة جامعات مختلفة لتحديد متطلبات المجتمع الأكاديمي من المعلومات، واقتصرت الدراسة على تصنيف شنغهاي، وبمتركس، وكيو اس، ولقد أسفرت النتائج عن موافقة المجتمع الأكاديمي على أهمية المعلومات الواردة بالاستبانة بمحورها وزن نسبي بلغ 86,65%، وعلى وجود علاقة ارتباطية بين العدل المعلوماتي الأكاديمي والترتيب العالمي للجامعات.

وأوضحت دراسة بكمان [30] أهمية النشر الدولي كمعيار لتصنيف الجامعات عالمياً، وعرض أشهر التصنيفات العالمية للجامعات كتصنيف شنغهاي، وتصنيف التايمز، وتصنيف الويبومتريكس، وتصنيف QS من حيث التعريف، والأهداف والمعايير وكذلك الوزن النسبي لكل معيار، بالإضافة إلى توضيح أوائل الجامعات المصنفة عالمياً في كل تصنيف، وتوضيح ترتيب جامعة القاهرة بصفة خاصة سواء على مستوى الجامعات العالمية أو العربية أو المصرية في كل تصنيف.

وكشفت دراسة عبد العلي [23] عن عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية وسبل الارتقاء بها عن طريق تحديد أشهر التصنيفات العالمية والكشف عن مراكز الجامعات العربية فيها، وهدفت إلى تحديد سبل تحقيق مراكز متقدمة للجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات. استخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها: ان تدني الجامعات العربية في التصنيفات العالمية يرجع إلى تحيز التصنيفات للغة الإنجليزية، قصور معايير جودة التعليم في التصنيفات العالمية، اعتماد

الذي يعد أبرز وأشهر التصنيفات العالمية بالإضافة إلى تصنيف التايمز وتصنيف كيو إس وتصنيف ويبومتريكس. _ أن أحد أبرز الاستراتيجيات لتحسين أوضاع الجامعات أو الحفاظ عليها، هو تعزيز جهود النشر الدولي لبحوث أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعة، لاعتمادها كمؤشر في العديد من التصنيفات العالمية بالإضافة إلى ترجمة الأبحاث لتدخل في قواعد البيانات الأجنبية وليتم الاستشهاد بها. _ تنفرد الدراسة الحالية في محاولتها تحقيق رؤية المملكة [8]، لذلك هي الأولى محلياً -على حد علم الفريق البحثي، كما تتميز باستفادتها من التجربة الكندية كنموذج يحتذى به.

5. النتائج ومناقشتها

أوجه الشبه والاختلاف بين التعليم العالي السعودي والكندي: حيث أن حدود الدراسة تشمل جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك سعود بالرياض ومقارنتهما بجامعتين كنديتين وهما جامعة تورنتو، وجامعة كولومبيا البريطانية، وذلك بناء على تصنيفين من تصنيفات الجامعات الدولية وهما: تصنيف التايمز للتعليم الجامعي، وتصنيف ويب ماتريكس العالمي للجامعات. فبالنظر لتصنيف التايمز لهذا العام 2016م، والمراتب التي حصلت عليها الجامعات وفقاً لحدود الدراسة فقد كان تصنيف الجامعات كالتالي:

جدول 3

ترتيب الجامعات وفقاً لمعايير تصنيف التايمز لعام 2016/2017م

الجامعات	المرتبة	التدريس	النظرة الدولية	الدخل الصناعي	البحث	الاقتراسات
جامعة الملك سعود	501	20	75,5	57,4	17,5	22,3
جامعة الملك عبد العزيز	251	23,9	93	73,1	11,8	76,6
جامعة تورنتو	19	75,9	77,8	49,1	89,3	90,9
جامعة كولومبيا البريطانية	34	60,2	90,5	42,6	73,2	91,5

فقط عام 2010م على المركز 147 بينما عام 2016م تأخرت كثيراً وحصلت على الترتيب ما بين (600-801). ومن المعايير التي تُساعد على قياس التعليم في تصنيف التايمز العالمي معدل عدد المدرسين بالنسبة للطلاب [33] وسيتم استعراض نسب الموظفين مقارنة بالطلاب في الجامعات الأربع موضع الدراسة كالتالي:

جدول 4

نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلاب

الجامعات	عدد أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب
جامعة الملك سعود	13,4
جامعة الملك عبد العزيز	8,3
جامعة تورنتو	18,8
جامعة كولومبيا البريطانية	18,2

يُعد هذا المعيار أحد جوانب القوة في التعليم العالي السعودي إذا ما تم استغلاله كما ينبغي. وتختلف هذه النتيجة كلياً مع دراسة محمود [24] حيث تعاني الجامعات المصرية من تضخم معدل أعداد الطلبة حيث تصل إلى 286 طالب لكل أستاذ في العلوم الاجتماعية، و45 طالباً لكل أستاذ في العلوم الهندسية، كما تختلف مع دراسة

نموذج اقتصادي لدراسة البيانات المتعلقة بالجامعات المصنفة من أفضل 200 جامعة بحسب تصنيف التايمز العالمي للتعليم العالي في عام 2007. ووجد الباحثان أن الإنفاق على كل طالب في الجامعات المصنفة بين أفضل مئتين جامعة عالمياً تراوح بين 4 إلى 9% مع عدم وجود دليل واضح على عدم كفاية هذه النسب بالنسبة لهذه الجامعات، وأن مهمة الجامعة وأهدافها وحجمها مؤشرات قوية ومؤثرة في درجة التصنيف. وقد أوصت الدراسة بأهمية النظر لهذه المؤشرات من قبل الحكومات ومديري الجامعات والطلاب أيضاً.

التعليق على الدراسات السابقة:

تأسيساً على ما تقدم من عرض الدراسات السابقة وتحليلها؛ يتبين اتفاقها على النقاط الآتية:

- أهمية التصنيفات العالمية للجامعات في ضوء عوامل العولمة وما يرتبط بها من تدويل للتعليم الجامعي والتنافس بين الجامعات في جذب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب، وأهميتها كمؤشر لقياس أداء الجامعات المختلفة، ومصدر سهل التعامل معه للحصول على البيانات والمعلومات حول الجامعات، وأن هذه التصنيفات أصبحت ظاهرة لا يمكن التخلي عنها أو تجاهلها، بل صارت أمراً مفروضاً وواقعاً. _ أن بداية التصنيفات ترجع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان أول التصنيفات محلياً هو تصنيف يو إس نيوز عام 1983م، وأول التصنيفات العالمية للجامعات هو التصنيف الصيني سنة 2003م،

يُلاحظ مما ورد في الجدول أعلاه أن الجامعات السعودية تنخفض عن الجامعات الكندية بشكل واضح في مجال التعليم والبحث العلمي والاقتراسات، وعلى العكس فجامعة الملك سعود والملك عبد العزيز تتقدم على الجامعات الكندية في الدخل الصناعي. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة محمود [24] حيث أن جامعة الإسكندرية حصلت

المصدر Times Higher Education World University Rankings [5]:

يُلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب في الجامعات السعودية أقل منها في الجامعات الكندية وعليه يمكن استبعاد هذا المعيار بوصفه مسبباً لانخفاض درجات التعليم في الجامعات السعودية مقارنة بنظيرتها الكندية بل يمكن أن

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أم نموذجاً)

وبمقارنة الجامعات السعودية والجامعات الكندية موضع الدراسة من حيث التخصصات المتوفرة فيها فهي كالتالي:

- جامعة الملك سعود تقدم عدد من البرامج تحت كليات رئيسية وهي الكليات العلمية والكليات الصحية والكليات الإنسانية والكليات النسائية وكليات المجتمع، كلية التجارة والاقتصاد، علوم الحياة، الآداب والعلوم الإنسانية، الهندسة والتكنولوجيا، علوم الأحياء، علوم الحاسب الآلي، العلوم الاجتماعية، العلوم الطبية والصحية كما تم ذكرها في موقع التايمز للتصنيف العالمي [5]:

- أما جامعة الملك عبد العزيز فتقدم برامج متعددة في كليات رئيسية وهي كلية الإدارة والاقتصاد، الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية تصميم البيئة، كلية الطب، كلية العلوم الطبية التطبيقية، كلية الاقتصاد المنزلي، كلية علوم الأرض، كلية علوم البحار، كلية الأرصاد والبيئة والزراعة، كلية الصيدلة وكلية المجتمع بجدة.

- وتقدم جامعة تورنتو العديد من البرامج تدخل تحت عدد من الكليات هي التجارة والاقتصاد ويندرج تحتها تخصصات مثل الإدارة والأعمال والمحاسبة، وكلية الهندسة والتكنولوجيا ويندرج تحتها تخصصات مثل الهندسة الكيميائية والهندسة المدنية والهندسة الكهربائية، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية التي يندرج تحتها كذلك عدد من التخصصات مثل علم الآثار والتاريخ والفلسفة واللغات والهندسة المعمارية، وكلية العلوم الاجتماعية، وكلية علوم الحاسب الآلي، وكلية العلوم الصحية، العلوم المادية وما يندرج تحتها من تخصصات مثل الرياضيات والكيمياء وعلم الأرض، وكلية علوم الحياة ويندرج تحتها علم الأحياء والزراعة والعلوم البيطرية.

- كما تقدم جامعة كولومبيا البريطانية الكثير من البرامج التي تندرج تحت الكليات مثل التجارة والاقتصاد وكلية العلوم الاجتماعية وكلية الهندسة والتكنولوجيا وكلية العلوم والآداب والعلوم الإنسانية وكلية العلوم الطبيعية وكلية علوم الحاسب الآلي و كلية العلوم الصحية [5].

باستعراض الكليات والتخصصات التي تقدمها الجامعات السعودية والكندية، نجد أن هناك تقارب كبير في الكليات والتخصصات المقدمة مع اختلافات ضئيلة جداً مثل كلية الصيدلة وكلية تصميم البيئة والاقتصاد المنزلي المتوفرة ضمن كليات جامعة الملك عبد العزيز وحدها أو تخصص العلوم البيطرية المقدم في جامعة تورنتو الكندية وبالتالي ليس هناك فرق واضح بين الجامعات السعودية والكندية في هذا المجال.

ولعل أحد أهم التصنيفات العالمية وأكثرها شهرةً هو تصنيف ويبوتركس، والذي تحتل جامعة الملك سعود بالرياض المرتبة (328)، بينما تحتل جامعة الملك عبد العزيز بجدة المرتبة (563). بعكس جامعتي تورنتو وكولومبيا البريطانية الكندية التي حصلتا على مراتب متقدمة في التصنيف وسيتم تحليل مواقع الجامعات الأربع وما حصلت عليه من تقييمات في العناصر المختلفة للتصنيف وهي كالتالي:

اللهيبي [28] التي توصلت إلى قصور جامعة طيبة في تحقيق معدل عدد الأساتذة بالنسبة للطلاب.

ومن العوامل التي تساهم في رفع معيار درجة التدريس في التصنيف هو مدى جذب طلاب الدراسات العليا الدوليين وكذلك أعضاء هيئة التدريس المتميزين دولياً، ونسب شهادات الدكتوراه مقارنة بشهادات البكالوريوس التي تمنحها الجامعات، لذلك ترتفع درجات الجامعات الكندية في هذا التصنيف وهذا المعيار بالذات. وبناء على ما ذكره التباخ [33] فإن الأنظمة التعليمية التي تتحدث اللغة الإنجليزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا سبقة في مجال البحث العلمي، حيث أن العوامل التاريخية واللغة والقدرة على جذب الباحثين الأكفاء والطلاب المتميزين من جميع أقطاب العالم بالإضافة إلى توفر الثقافة الأكاديمية المبنية على المنافسة والجدارة العلمية مجتمعة تسهم بشكل كبير في المكانة السيادية لهذه الأنظمة التعليمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رجب وعزازي [25]، ودراسة الهيبي [28] التي توضح الدور الكبير الذي تلعبه اللغة الإنجليزية في تقدم تصنيف الجامعات العالمية. كما تتفق إلى حد ما مع دراسة لاسين [31] التي تشجع الجامعات الكندية على تدويل التعليم لما له من آثار إيجابية على المجتمع.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة عبد العلي [23]، ودراسة ويح [4] التي ترى أن معيار جودة التعليم الذي يعتمد على استطلاع الرأي لوكالة Thomson Reuters هو معيار يحكمه الانطباع الشخصي، والسمعة، والرؤية الذاتية التي تتأثر بوسائل الإعلام لذلك هو غير دقيق ولأنه أيضاً لا يعتمد على الوثائق الصادرة من الجامعات أو من جهة معتمدة تثبت فعالية العملية التعليمية داخل الجامعة.

ويلاحظ إجحاف التصنيف بحق الجامعات العربية والسعودية خاصة التي تعتمد على وظيفتها التعليمية وتخرج الكوادر الأكاديمية حيث يشكل طلاب الدراسات العليا في جامعة الملك سعود 17%، وفي جامعة الملك عبد العزيز فقط 4% وفق إحصائيات مركز إحصاءات التعليم الجامعي لعام 1435-1436هـ، بخلاف الجامعات الكندية التي هي جامعات بحثية، حيث حصلت جامعة تورنتو على المركز الأول على مستوى كندا في الأبحاث العلمية المدعومة من قبل القطاع الخاص وجامعة كولومبيا على المركز الثاني لعام 2016 [34]. وهذا يتفق مع نتيجة دراسة عبد العلي [23]، ودراسة بكمان [30]، ودراسة ويح [4] التي ترى أن التصنيف يعتمد بشكل كبير على البحث العلمي مما يظلم الجامعات العربية التعليمية.

كما أن التصنيفات العالمية تتحيز نحو العلوم التطبيقية كالعلوم والرياضيات والهندسة والتكنولوجيا (STEM) وهو ما يستحوذ على المقالات والاقبسات والتمويل البحثي كذلك. ومما يجب تسليط الضوء عليه هو أن اللغة الإنجليزية هي المستخدمة في أكبر عدد من الدوريات العلمية في قواعد البيانات [33]. وبذلك فالتقدم في البحث العلمي للجامعات الكندية يمكن أن يكون عائد إلى استخدام اللغة الإنجليزية بوصفها اللغة الرسمية والرئيسية للبحث العلمي لديها. بالإضافة إلى أن التصنيف يعتمد على الكم وليس الكيف وهذا يتفق مع دراسة عبد العلي [23] ودراسة بكمان [30].

جدول 5

ترتيب الجامعات والدرجات وفقاً لمعايير تصنيف ويبومتريكس لعام 2016م

الجامعات	الترتيب	الوجود	التأثير	الإنتفاخ	التميز
جامعة الملك سعود	328	194	420	830	279
جامعة الملك عبد العزيز	563	113	1835	859	255
جامعة تورنتو	20	42	43	24	8
جامعة كولومبيا البريطانية	29	84	46	36	24

التي أوضحت وجود علاقة طردية بين تقدم ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية والعدالة المعلوماتية لمواقعها. وبالتعمق نوعاً ما في الأسباب التي تكمن خلف انخفاض تصنيف الجامعات السعودية مقارنة بالجامعات الكندية في تصنيف اليبومتريكس العالمي، تمت الاستعانة بالموقع <http://www.opensiteexplorer.org/> والذي من خلاله تم التوصل لمقارنة بعض المعايير الواردة في تصنيف الويبومتريكس لمواقع الأربع جامعات الواردة في حدود الدراسة وتظهر نتيجة المقارنة كالتالي:

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه، نجد أن الجامعات الكندية تتقدم على الجامعات السعودية في جميع معايير التصنيف وهي الوجود والتأثير والانفتاح والتميز مما يعني الضعف العام لدى الجامعات السعودية من حيث الالتزام بالاستفادة من الإنترنت لعرض ما لديها وتحقيق الاستفادة للآخرين، بالإضافة إلى إتاحة الوصول إلكترونياً إلى المنشورات العلمية ومختلف المواد الأكاديمية الخاصة بالجامعات وأساتذتها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمود [24]، ودراسة اللهيبي [28]، ودراسة البنا [29]، ومع دراسة رجب وعزازي [25]

جدول 6

مقارنة قيم مواقع الجامعات الأربعة وفقاً لبعض معايير الويبومتريكس

الخاصية	موقع جامعة الملك عبد العزيز	موقع جامعة الملك سعود	موقع جامعة كولومبيا البريطانية	موقع جامعة تورنتو
مجال السيطرة	40	73	86	91
عدالة التحويلات الداخلية للروابط	0	2,5م	48,7م	40,3م
عدالة التحويلات الخارجية للروابط	583	413ك	2,1م	1,2م
مجموع عدالة التحويلات للروابط	583	2,9م	50,8م	41,4م
مجموع الروابط الداخلية	0	2,5م	55,1م	40,4م
مجموع الروابط الخارجية	646	507ك	2,4م	1,4م
مجموع الروابط	646	3م	57,5م	41,8م
مجالات تتبع جذر الرابط	154	9072	35832	38770
مجموع مجالات ربط الجذر	171	9858	40412	41742
حجب الرابط	70	4058	13834	14234

جدول 7

	kaau.edu.sa/ (default)	ksu.edu/	ubc.ca/	utoronto.ca/
Domain Authority	40	73	86	91
Internal Equity-Passing Links	0	2.5m	48.7m	40.3m
External Equity-Passing Links	583	413k	2.1m	1.2m
Total Equity-Passing Links:	583	2.9m	50.8m	41.4m
Total Internal Links	0	2.5m	55.1m	40.4m
Total External Links	646	507k	2.4m	1.4m
Total Links	646	3.0m	57.5m	41.8m
Followed Linking Root Domains	154	9,072	35,832	38,770
Total Linking Root Domains	171	9,858	40,412	41,742
Linking C Blocks	70	4,058	13,834	14,234

الصفحات المختلفة بالإضافة إلى الروابط الخارجية لمواقع منفصلة ترتبط بمواقع الجامعات الأصلية. وبناء على تحليل مواقع الجامعات الأربع موضوع الدراسة فقد حصلت جامعة تورنتو على درجة 91 وهي

يحوي الجدول أعلاه درجة قوة الموقع (Domain Authority) وهي درجة كلية تتضمن حساب درجات كل ما يلها من درجات الروابط الداخلية والخارجية والروابط التي يتم من خلالها التوجيه لعدد من

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أنموذجاً)

قدراً كبيراً من طلاب الدكتوراه لتجويد نوعية البحوث المقدمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دراسة لاسين [31] ومع دراسة ريتزن وماركوني [32] التي تدعو الجامعات للاهتمام بهذه المعايير لتحسين مستواها في التصنيفات العالمية.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للتصنيفات العالمية في تحسين القدرة التنافسية وتمكين الجامعات من استقطاب الطلاب المتميزين والمنظمات المهتمة بالبحث العلمي إلا أن هذه التصنيفات تواجه العديد من الانتقادات بشأن مدى ملائمة معاييرها لمختلف الجامعات وعدم وضوح معاييرها للدارسين والمهتمين بالتطوير من القيادات في مؤسسات التعليم العالي، كذلك يؤخذ على تصنيف الويبوميتر كس على وجه الخصوص اقتصره على جانب النشر الإلكتروني والذي يُعتبر جانباً ضيقاً حيث أن الإنتاج العلمي للجامعات لا يقتصر على النشر الإلكتروني فقط بالإضافة إلى اعتماد التصنيف على كثرة الإنتاج الفكري للجامعة على شبكة الأنترنت بدلاً من الاهتمام بجودة الإنتاج. [15].

6. التوصيات

- أن يمنح أعضاء هيئة التدريس جوائز مادية ومعنوية عند القيام ببحث مميز ويحصل على جائزة علمية أو يتم نشره في مجلة عالمية متميزة وفق معامالت الأثر IF.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء بحوث بالتشارك مع أعضاء تدريس متميزين في جامعات عالمية.
- أن تعمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على إيجاد تصنيف للجامعات العربية وفق معايير تتناسب مع طبيعة تلك الجامعات وتتلافى عيوب التصنيفات العالمية.
- التواصل مع شركات المواقع الإلكترونية كجوجل وغيرها لوضع تقنية خاصة لحصر الاستشهادات من البحوث العربية لكي لا ينتقص حق البحث العلمي العربي في الاستشهادات الإلكترونية كمثالها التي تتم باللغة الإنجليزية.
- تشجيع جميع أعضاء هيئة التدريس على ترجمة كافة بحوثهم ونشرها على مواقع الجامعة.
- إيجاد مراكز تابعة للجامعة يكون من ضمن مهام عملها ترجمة بحوث أعضاء هيئة التدريس وأبحاث الطلبة.
- المقترحات:
- إجراء دراسة مماثلة لتطوير جامعات سعودية أخرى وفق نفس التصنيفات وفي ضوء التجربة الكندية.
- إجراء دراسة مماثلة لتطوير جامعات الملك سعود والملك عبد العزيز وفق تصنيفات أخرى كصنيف شنغهاي وكيو إس QS في ضوء التجربة الكندية.
- إجراء دراسة مماثلة لتطوير جامعة الملك سعود أو أي جامعة سعودية أخرى وفق جميع التصنيفات الدولية.
- إجراء دراسة مماثلة لتطوير جامعات سعودية أخرى وفق نفس التصنيفات وفي ضوء التجربة الأمريكية.

الأعلى بين الجامعات بينما حصلت جامعة كولومبيا البريطانية على 86 وحصلت جامعة الملك سعود على الدرجة 73 وتلها جامعة الملك عبد العزيز بدرجة 40. ويوضح الجدول الفروق في الدرجات لمختلف المعايير مما يقود إلى انخفاض مستويات الجامعات السعودية في تصنيف الويبوميتر كس العالمي وعدم حصولها على تصنيف ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة محمود [24] التي أُجريت على الجامعات المصرية.

المقترحات التطويرية لجامعتي الملك سعود والملك عبد العزيز لتحسين ترتيبها في التصنيفات العالمية في ضوء تجربة الجامعتين الكنديتين تورنتو وكولومبيا البريطانية:

باستعراض نقاط ضعف الجامعات السعودية مقابل الجامعات الكندية تبعاً للتصنيفات العالمية المحددة كمعايير للدراسة، ندرج بعض المقترحات التي من شأنها تطوير الجامعات السعودية بما يتماشى ومعايير تصنيفات التعليم العالي العالمية المختلفة:

- الاستفادة من الإمكانيات التي تتوفر في الجامعات السعودية من حيث زيادة الدخل الصناعي والذي يفوق ما يتوفر لدى الجامعات الكندية وتطويعه من أجل رفع وتحسين العمليات التعليمية والقدرات البحثية وإنشاء مراكز للبحث تابعة للجامعات. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة محمود [24]، ودراسة سليمان [35]، ودراسة عيد [36]، ودراسة محمود [37] التي توصلت لضعف الشراكة المجتمعية في الجامعات المصرية وكذلك ضعف الدعم من قبل القطاع الخاص لأبحاث الجامعات، وضعف وضوح السياسات التشريعية الجامعية للبحث العلمي، وأيضاً عدم التركيز على البحوث التطبيقية.
- التواصل مع القائمين على التصنيفات العالمية للحصول على المعايير والمحكات التحكيمية وإخضاعها للدراسة والبحث لمعرفة كيفية الارتقاء بالتصنيف العام للجامعات.
- الاتجاه لترجمة الأبحاث للغة الإنجليزية حيث إن معظم محركات البحث ومواقع المجالات والمنشورات العلمية المعتمدة تدعم اللغة الإنجليزية. ويتفق هذا المقترح مع دراسة صائغ [38] والذي أوصى بالترجمة بالإضافة إلى التوأمة مع جامعات عالمية.
- الحرص على تكثيف الجهود في مجال نشر الأوراق في المجالات العلمية العالمية لما لذلك من أثر على تصنيف الجامعات ورفع مكانتها العلمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رجب وعزازي [25] التي أوصت برصد جوائز لأعضاء هيئة التدريس الذين يشاركون بأبحاث مميزة في المؤتمرات، وعدم تحديد حد أقصى لعدد المشاركات في المؤتمرات في العام الواحد.
- الاهتمام بالمواقع الإلكترونية والتي تُعد مرآة لجهود الجامعات ومنسوبيها وما في داخلها من أنشطة علمية، بحثية، اجتماعية مختلفة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة البنا [29].
- توسيع مواقع الجامعات وتطويرها ورفع المنشورات العلمية ذات التراء المعرفي والتي تتصل بمحركات البحث العالمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة رجب وعزازي [25] والتي أوصت أيضاً بوضع كتاب إحصائي سنوي على موقع الجامعة يوضح كل المعلومات الخاصة بها.
- الحرص على جذب طلبة الدراسات العليا ودعم الأكاديميين وامتلاك

- [29] البناء، أحمد. (2016م). جودة محتوى المواقع الإلكترونية الأكاديمية مدخل لتحسين التصنيف العالمي للجامعات المصرية. مجلة كلية التربية (جامعة بنها). 27(105)، ص183-252.
- [30] بكمان، كريمان. (2015م). تأثير النشر الدولي على ترتيب الجامعات في التصنيف العالمي: جامعة القاهرة نموذجا. مجلة سيبريان، ع 34، ص 12-66.
- [35] سليمان، سعيد. (2-3 يوليو، 2012م). رؤية جامعة الإسكندرية في إمكانية الاستفادة من صيغة التعليم المفتوح في تحقيق مبدأ حق التعليم الجامعي المتميز للجميع. بحث مقدم لمؤتمر التعلم المفتوح: الواقع والمأمول. جامعة بنها، مصر.
- [36] عيد، رمضان أحمد. (2007م). الدراسات البحثية في الجامعات: رؤية نقدية تحليلية. دراسات في التعليم الجامعي. العدد (14)، ص 166-195.
- [37] محمود، يوسف. (2004م). التحالفات والشركات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية: مدخل لتطوير التعليم الجامعي. دراسات في التعليم الجامعي، العدد(6)، ص 40-76.
- [38] صائغ، عبد الرحمن. (2011م). التصنيفات الدولية للجامعات: تجربة الجامعات السعودية. المجلة السعودية للتعليم العالي. العدد (5)، ص 25-38.
- ب. المراجع الاجنبية
- [2] OECD. (2016). Education at a Glance: OECD indicators. Paris: OECD Publication.
- [3] Liu, M & Cheng, F. (2006). Academic Ranking of World Universities, Methodology & Problems. China: Jitong.
- [5] Times News. Times Higher Education World University Rankings of (2016-2017), retrieved (29-10-2016) from https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2016/world-ranking#!/page/0/length/25/sort_by/scores_teaching/sort_order/asc/cols/scores
- [6] Shanghai University Ranking. (2016). Shanghai University Ranking of 2016, retrieved (29-10-2016) from: <http://www.shanghairanking.com/ARWU2016.html>
- [7] Webometrics of World Universities Ranking. (2016). Webometrics of World Universities Ranking July 2016, retrieved (29-10-2016) from: <https://www.webometrics.info/en/world>.
- [9] QS Top Universities. (2016-2017). QS World University Rankings 2016-2017, retrieved (29-10-2016) from: <http://www.topuniversities.com/subject-rankings/2016>
- [11] Canadian Bureau for International Education (CBIE). (2016). Canadian Potential & Performance in International Education 2015. Retrieved on (30-10-2016) from: <http://cbie.ca/media/facts-and-figures/>
- [1] رسمي، محمد. (2-3 يوليو، 2012). تأثير الميزة التنافسية على إدارة الموارد بمنظومة التعليم المفتوح، دراسة تحليلية ورؤى عصرية. بحث مقدم لمؤتمر "التعلم المفتوح: الواقع والمأمول". جامعة بنها، مصر.
- [4] وبع، محمد. (2013م). التصنيفات العالمية للجامعات وموقع الجامعات العربية منها (رؤية نقدية). مجلة الدراسات العربية في التربية وعلم النفس، العدد 42، ص87-134.
- [8] رؤية المملكة 2030، استرجعت بتاريخ (20-10-2016م) على الرابط: <http://vision2030.gov.sa/ar/node/132>
- [10] مركز إحصاءات التعليم العالي. (2016م). الطلبة المقيدون للدراسة بالخارج حسب الملحقية الثقافية (1434-1435هـ). استرجع بتاريخ (30-10-2016م) من الرابط: <https://www.mohe.gov.sa/ar/Ministry/Deputy-Ministry-for-Planning-and-Information-affairs/HESC/Ehsaat/Pages/default.aspx>
- [13] البنك الدولي. (2010م). مراجعات لسياسات التعليم الوطنية. مصر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
- [14] الأحمدى، عائشة. (2013م). التصنيف العالمي للجامعات الدارسين السعوديين في الخارج: الواقع والمأمول. مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة البحرين. 14(2)، ص20-45.
- [15] صقر، أمل. (2011م). الجامعات العربية في مواجهة التصنيفات العالمية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (9)، ص56-77.
- [21] عبيدات، ذوقان، أبو السميد، سهيلة (2007م). استراتيجيات حديثة في الإشراف التربوي. عمان: دار الفكر.
- [22] العساف، صالح حمد (2006م). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.
- [23] عبد الحي، أسماء. (2014م). عوامل تدني مراكز الجامعات العربية في التصنيفات العالمية للجامعات وسبل الارتقاء بها. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة. جامعة عين شمس، مصر.
- [24] محمود، خالد. (2014م). آليات تحسين أوضاع الجامعات المصرية في قوائم التصنيف العالمية كمدخل لتطوير التعليم الجامعي. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تطوير منظومة الأداء في الجامعات العربية في ضوء المتغيرات العالمية المعاصرة. جامعة عين شمس، مصر.
- [25] رجب، مصطفى، وعزازي، فاتن. (2016م). العلاقة بين العدل المعلوماتي الأكاديمي والتصنيف العالمي للجامعات: دراسة استطلاعية. مجلة الثقافة والتنمية. 16(100)، ص9-70.
- [28] اللهيبي، نايف عبد الله. (2014). التخطيط لهيئة جامعة طيبة لتحقيق سياسات التصنيف العالمي للجامعات. المجلة السعودية للتعليم العالي. العدد 12، ص162-195.

تطوير أداء الجامعات السعودية في التصنيفات العالمية لتحقيق رؤية المملكة 2030 (التجربة الكندية أنموذجاً)

- [27] Hong, Yang. (2008). Comparative studies on Sino-Canadian higher education. *US-China Education Review*. 5(3). pp. 54-57.
- [31] Larsen, M. A. (2015). Internationalization in Canadian Higher Education: A Case Study of the Gap between Official Discourses and On-the-Ground Realities. *Canadian Journal of Higher Education*. Volume 45, No. 4, pp. 101-122.
- [32] Marconi, G., & Ritzen, J. (2015, December). Determinants of international university rankings scores. *Applied Economics*, 47(57), 6211–6227
- [33] Altbach, Philip G. (2011). Rankings Season Is Here. *The Saudi Journal for Higher Education*. 5 (PP. 9-19).
- [34] Research Infosource. 2016. Retrieved on (28-11-2016) from:
<http://www.researchinfosource.com/pdf/CIL%20Top%2050%20research%20universities%202016.pdf>
- [12] Butler, N. L., Davidson, B. S., Griffith, K. G., Kritsonis, W. A., Pachocinski, R., Herrington, D., (2007). *Comparative International Education: Institutions of Higher Education in Poland and Canadian Universities: A Comparison Using an Information Technology Conceptual Framework*. The Lamar University Electronic Journal of Student Research, PP 1-9.
- [16] Wandell, B. A. (2005). *Foundations of Vision*. (3rd ed.) Sunderland Mass: Sinauer Press.
- [17] Gorea, A. (2011). *Representations of Vision*. Cambridge UK: Cambridge University Press.
- [18] Siwinski, W. (2002). The Perspective Ten Year Ranking. *Higher Education in Europe*, 4(23), p.333-345.
- [19] Ismail, Muhammad. (1-3 of December, 2008). Ranking of Universities. Paper presented at the 2nd Conference on Assessing Quality in Higher Education, Lahore, Pakistan.
- [20] Kobayashi, Testuo. (2010). *The University Ranking of Asahi Shimbun Publications*. Journal of International Higher Education, Vol. 3, No. 4.
- [26] Jones, Glen A. (2014). An introduction to higher education in Canada. In K. M. Joshi and Sae Paivandi (eds.). *Higher education across nations*. vol. 1. pp. 1-38.

IMPROVING SAUDI UNIVERSITIES PERFORMANCE IN INTERNATIONAL RANKING TO ACHIEVE SAUDI 2030 VISION (THE CANADIAN EXPERIENCE AS A MODEL)

Wafa M. Own

Professor at Education Management Department in King Saud University

NAJAT A. A. ALSHUMRANI

Phd researcher at King Saud University

RANA A. M. AL-KHUDAIR

Phd researcher at King Saud University

AZIZA M. H. BIN ONEEQ

Phd researcher at King Saud University

ABSTRACT _ *The aim of this study is to recommend improvements to Saudi Universities performance in the Times Higher Education World University Ranking and the Web metrics Ranking of World Universities. In addition, it provides an analysis of the ranking criteria of the following Saudi and Canadian universities: King Saud University, King Abdul Aziz University, the University of Toronto and British Columbia University. As well, it compares different evaluation criteria in the Saudi higher education to the Canadian higher education, in order to propose some suggestions for improving the Saudi Universities' rankings globally. The results show that the Saudi universities have higher industrial income than the Canadian universities. In addition, the staff-to-students ratio is less in Saudi universities compared to the Canadian universities. The most highlighted recommendations are related to translating the scientific production and research to English language. Furthermore, Saudi Universities need to publish the work of its faculty members and students on their own universities' websites as well as encouraging them to intensify efforts of publishing in international scientific journals.*

Keyword: *Saudi Universities performance, International Ranking, Saudi 2030 Vision, Canadian Experience.*